يوسف الشايب (*)

«المخرجون الجدد» في إسرائيل: كشف المستور

(القسم الأول)

«المؤرخون الجدد»، هم مجموعة من المؤرخين الإسرائيليين الذين قاموا بإعطاء رواية جديدة لما حدث في السنوات الأخيرة والأحداث التي رافقت قيام دولة إسرائيل على أنقاض منازل وممتلكات، والأهم حيوات الفلسطينيين، واختلفت هذه الروايات عن الرواية الرسمية الإسرائيلية، وأرى أن هذه القائمة التي يترأسها بيني موريس، باعتباره المؤسس لهذه الظاهرة، رغم الاختلافات حول ذلك، وتضم إيلان بابيه، وشلومو ساند، وآفي شلايم وغيرهم، آخذة بالتوسع، ولعل أكبر دليل على ذلك بروز ما بات يعرف بـ «المؤرخون النقديون»، من أمثال: أنيتا شبيرا وموطي غولاني وأودي ليبل، وغيرهم. [1] وقام عدد من السينمائيين الإسرائيليين، ومنذ عقود، وخاصة في السنوات الأخيرة، بإعطاء روايات جديدة في أفلامهم لما حدث ويحدث في إسرائيل، والعمل على تعرية الرواية الإسرائيلية، بل وكشف أمور لم تكن معروفة لدى شريحة من الإسرائيليين، ولدى الكثيرين في العالم حول قضايا قانونية، واجتماعية، وحقوقية، علاوة على أخرى تتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أرى من المناسب إطلاق اسم «السينمائيون الجدد» عليهم، وبتحديد أكثر «المخرجون الجدد»، والذين برأيي لا يقتصر عملهم السينمائي على إعادة النظر في الروايات المحيطة بقيام دولة إسرائيل، والنكبة، بل بمسّ «التابوهات» الرسمية، وغير الرسمية لجمعيات متطرفة لاهوتية وغير لا هوتية، وبعضها صهيوني، فيما يحدث على أرض الواقع في الماضي القريب، أو البعيد، أو حتى الحاضر المعاش، سواء

(*) صحافي وناقد سينمائي فلسطيني

ما يتعلق بقضايا إسرائيلية داخلية، أم قضايا تتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

رفض رسمي إسرائيلي

وباتت الحكومة الإسرائيلية تضيق ذرعاً، وبشكل علني بهؤلاء المخرجين، ولعل ذلك ما تكشف بوضوح في «مهرجان القدس السينمائي الدولي»، الذي أقيم ما بين التاسع والتاسع عشر من تموز ٢٠١٥ ، حيث أدت تهديدات وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميري ريجف، حيال فيلم «ما وراء الخوف» لمخرجه هيزر فرانك وماريا كرافشنكو–والذي يتحدث عن ييغال عمير، اليميني المتطرف الذي اغتال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إسحق رابين، والتساهل في موضوع زواجه من امرأة روسية بالتدريج بينما يقضي سنوات عمره بالسجن– إلى سحب الفيلم من المسابقة الرسمية مع الإبقاء على عرضه في المهرجان، في محاولة لإيجاد حل وسط من جانب إدارة المهرجان ما بين التهديدات الحكومية بموقف الدعم المالي للمهرجان، وما بين الدفاع عن حق المخرجين الإسرائيليين في الإبداع، بعيداً عن الرقابة.[٢]

ولقي القرار عاصفة من المعارضة قادها عدد بارز ممن يمكن تسميتهم بـ «المخرجين الجدد»، إلى جانب آخرين لا يندرجون في إطار هذه الظاهرة السينمائية الجديدة نسبياً، ومن بين المشاركين: المخرج ناداف لابيد مخرج فيلم «معلم مدرسة الأطفال»، والمخرجة يادين كدايا الفائزة بجائزة الكاميرا الذهبية في مهرجان كان السينمائي الدولي للعام ٢٠٠٤ عن فيلم «أو» (Or)، وشلومو الكابتنز صاحب الفيلم الذي مثل إسرائيل في المنافسة على جائزتي الـ«غولدن غلوب» و«الأوسكار»، أرفع جائزتين سينمائيتين في العالم عن فيلمه المثير للجدل «محاكمة فيفيان أمسالم» (نتحدث عنه لاحقاً بشيء من التفصيل)، ورعنان الكسندروفيتش صاحب فيلم «القانون في هذه المناطق»، وهو فيلم تسجيلي من إنتاج العام ٢٠١١، وانتقد فيه سياسات الحكومة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وفاز بجائزة مهرجان القدس السينمائي في ذات سنة الإنتاج، وجائزة مهرجان صندانس السينمائي الأميركي كأفضل فيلم تسجيلي في العام الذي يليه (العام ٢٠١٢).[٣]

وكان مجموعة من السينمائيين الإسرائيليين، أصدروا بياناً ضد العدوان الإسرائيلي على غزة العام ٢٠١٤، بعد أن قاطعوا «مهرجان القدس السينمائي»، حيث تمت قراءة البيان أمام مجموعة من السينمائيين المشاركين في المهرجان، كما قرأت المخرجتان الإسرائيليتان شيرا غيفين ويادين كدايا أسماء أطفال غزّة الذين قُتلوا، منوهتان إلى أن ذكر الأسماء ليس تحريضاً ... «طبيعيٌّ أن نمنحهم أسماء، وأن نتذكّرهم».

وجاء في البيان: «لا يستفيد أطفال قطاع غزّة من حماية نظام القبّة الحديدية»، و «إنهم غير مُجهّزين بمساحات سكنية آمنة، ولا بصفّارات إنذار»، و«إن الذين يُصوّرون آلام الإسرائيليين عليهم أن يكونوا أكثر شجاعةً واستقامةً فيُصوّروا الموتى والخراب في غزّة، وأن يرووا أيضاً هذه الحكاية».

أما السينمائي الإسرائيلي ناداف (نافي) لابيد، فتمنّى أن يكون البيان خطوة أولى، وأن يُصبح السينمائيون الإسرائيليون أكثر نشاطاً وتأثيراً.[٤]

ارتفاع وتيرة الأعمال السينمائية المناهضة لسياسة إسرائيل الحكومية، والتي تجرأ بعضها في مناقشة «تابهوات» إسرائيلية، من باب «إعادة النظر في التاريخ»، أو «الانتصار للإنسانية»، أو «الشعور بعقدة الذنب»، وفق تحليل العشرات من الأفلام الإسرائيلية التي تسنى لي مشاهدتها في الأشهر الستة الماضية، رفع منسوب الشعور الغاضب تجاهها، حتى إن البعض اتهمها باللاسامية، وهنا أستعير ما كتبه المحامية الأميركية الشهيرة بمواقفها المؤيدة لإسرائيل، والمناهضة للعرب والمسلمين، ديبي شلوسيل، في إحدى مقالاتها على موقعها الالكتروني، في الحادي عشر من كانون الثاني ٢٠١٣، وصفت فيها الفيلم الإسرائيلي المرشح لجائزة أوسكار أفضل فيلم وثائقي في ذلك الوقت «حراس البوابة» (The Gate Keepers)، للمخرج الإسرائيلي درور موريه، بأنه مخادع ومعاد للسامية،[٥] وهو الفيلم الذي التقى فيه المخرج بستة رؤساء سابقين لجهاز المخابرات الإسرائيلية (الشين بيت)، وسجل معهم حوارات أفصحوا فيها عن نقد ذاتي للسياسة الأمنية الإسرائيلية، وتحدثوا عن عمليات اغتيال للقيادات الفلسطينية، وبعضها راح ضحيتها مدنيون فلسطينيون، الأمر الذي ظل لفترة طي الكتمان، في حين وصفت شلوسيل المخرج الإسرائيلي غاي دافيدي الذي شارك الفلسطيني عماد برناط في فيلم «خمس كاميرات مكسورة» (Five Broken Cameras)، ونافس الفيلم السابق في ذات المسابقة، بأنه يساري متعاطف مع الفلسطينيين، وأنه «مشروع مراوغ ومخادع

ومحتال»، مستشهدة برفضه للخدمة في جيش الاحتلال الإسرائيلي، أو «جيش الدفاع الإسرائيلي» على حد وصفها، ولكونه ناشطاً في دعم الفلسطينيين المسلمين، كما تقول، معبرة عن استهجانها من دعم الحكومة الإسرائيلية لأفلام مناهضة لإسرائيل، خاصة أن «فيلم دافيدي يظهر مقاومة المزراع الفلسطيني البطل للشيطان الإسرائيلي، وخاصة الجنود في جيش الدفاع».[٦]

وهناك الكثير من المخرجين الإسرائيليين الذي يمكن إدراجهم في إطار «المخرجين الجدد»، من أبرزهم: بيني برونر، ودرور موريه، وآري فولمان، وغاي دافيدي، وهيزر فرانك، وماريا كرافشنكو، وناداف لابيد، و يادين كدايا، وشلومو الكابتنز، ورعنان الكسندروفيتش، وشيرا غيفين، وياريف موزير، وران افياد، ومايكل ماير، وإيال سيغال، وراشيل ليا، وغيرد شنايدر، وماشا زور، وياف شامير، ورام لئوفي، وعاموس جيتاي، وعاموس غولدفينغر ... وغيرهم.

«حرّاس البوابة»

الحديث عن المخرج الإسرائيلي درور موريه يزيحنا دون تردد للحديث عن فيلمه الأوسكاري، الذي كان ولايزال يثير الجدل في إسرائيل، وأعني «حراس البوابة» (The Gate Keepers)، الذي تسنى لي مشاهدته مرتين: واحدة بترجمة إنكليزية، والثانية بترجمة عربية ليست ركيكة، وصنف على أنه فيلم إسرائيلي مع أنه من إنتاج ألماني (جنسية الفيلم تتبع جهة الإنتاج)، مع أن مسابقة أوسكار الأفلام الوثائقية لا تتطلب تحديد جنسية الفيلم، على عكس الأفلام الروائية غير الأميركية (الأجنبية) المشاركة في ذات المسابقة.

وحصل الفيلم على جوائز كثيرة من النقاد وتم اختياره إلى جانب خمسة أفلام أخرى في صنف «أحسن فيلم وثائقي» لجوائز الأوسكار العام ٢٠١٣، وساهم في إنتاجه قناة (NDR) الألمانية، والتلفزيون الإسرائيلي (IBA)، والقناة الألمانية الفرنسية المشتركة (ARTE).

ما قدمه موريه كان أشبه بـ«ديناميت» فجره عند عرضه في صالات كاملة العدد في كل عرض داخل إسرائيل، حيث أثار ضجة وجلبة كبيرتين، دفعت وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون للقول إن «الفيلم منحاز، ويقدم المادة من وجهة نظر واحدة، فقد انتقى موريه من المقابلات الطويلة التي حصل عليها ما يخدم وجهة نظره فقط».

وعن فيلمه، قال موريه لجريدة الأوبزرفير البريطانية «رأيت أنه لو أمكنني جمعهم كلهم ليتحدثوا علنا عن تجربتهم في الصراع

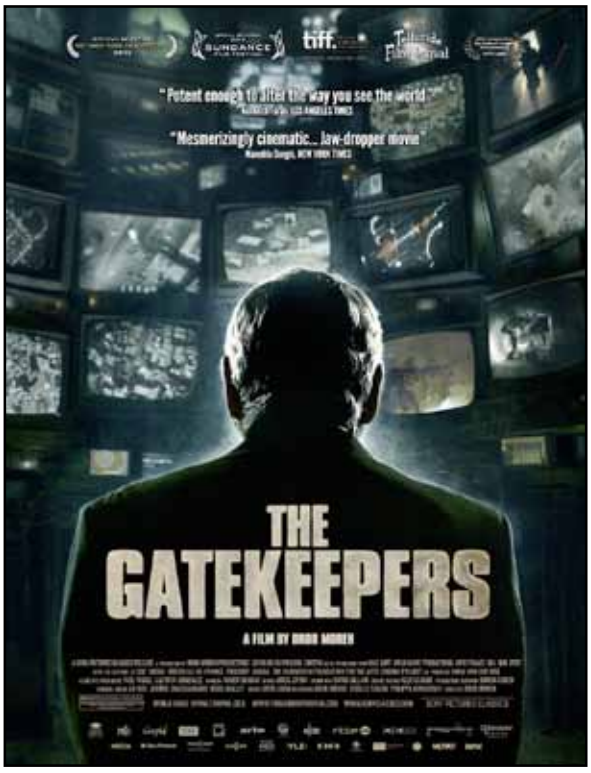

ملصق «حرّاس البوابة»

الإسرائيلي الفلسطيني، فإن ذلك سيحدث هزة أرضية ... كنت على حق، لقد خلق الفيلم عاصفة ضخمة في إسرائيل»، قبل أن يضيف بعد عرض «حراس البوابة» في إسرائيل: لقد فوجئت بطريقة تفكيرهم.. إنهم يقولون جميعا: كفى احتلالا، ويقرون أنه ليس من السهل التوصل إلى حل، لكنهم يجمعون على أهمية مصلحة إسرائيل في محاولة الوصول إلى ذلك الحل.[٧]

يبدأ الفيلم، الذي يقابل فيه موريه ستة من رؤساء المخابرات السابقين، هم: افراهام شالوم، وعامي أيالون، ويعقوب بيري، ويوفال ديسكين، وآفي ديختر، وكرمي جيلون، بلقطات لعملية اغتيال هدف محدد مسبقا، يفترض أنه تم تصويرها من طائرة عسكرية إسرائيلية بدون طيار. وتظهر اللقطات تعقب سيارة فلسطينية قبل أن يدمرها انفجار... ويقول يوفال ديسكين، فيما يوحي بأنه نوع من مراجعة الذات، بدرجة لا تصل إلى مرحلة الندم: إن السؤال الملح هو: «هل تفعل ذلك أو لا تفعله»، لكنه يرد على نفسه ليؤكد صحة قرار القتل، فيقول إن عدم القيام بذلك «يبدو أسهل، لكنه في الغالب يكون أكثر صعوبة.»

وفي وقت لاحق يشرح الفيلم كيفية اغتيال يحيى عياش، القيادي الميداني البارز في حركة حماس، والملقب بـ «المهندس»، وصانع المتفجرات التي استخدمتها الحركة في عمليات تفجيرية عديدة في تسعينيات القرن الماضي.

ويستخدم المخرج تسجيلات واقعية فعلية ومشاهد أعيد تصميمها على الحاسوب لتصاحب وصف المسؤولين السابقين الستة لأساليب السيطرة على الفلسطينيين وجمع المعلومات الاستخبارية وتقنيات الاستجواب المستخدمة.

ويظهر الفيلم كيف أن اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين على يد مسلح يهودي معارض لعملية السلام شكل أزمة كبيرة للجهاز بسبب الفشل في توفير الحماية له .

ويفجر الفيلم ما يشبه قنبلة، عندما يسلط الضوء على عملية اختطاف «الحافلة ٣٠٠» العام ١٩٨٤، والتي تعرّض فيها فلسطينيان للضرب حتى الموت بينما هما في عهدة الاستخبارات.. ورفض أفراهام شالوم، المسؤول عن المخابرات الإسرائيلية (الشين بيت) في ذلك الوقت، مناقشة الامر، قائلا انه لا يتذكر تفاصيل هذه الواقعة التي اضطرته إلى الاستقالة، قبل أن يضيف بهدوء مستفز: كانا شبه ميتين، فقلت لنضربهم مرة ثانية وننهي الأمر.. أعتقد انه أخذ حجر وحطم رؤوسهم، مقراً بأن ذلك كان بمثابة «إعدام خارج عن القانون»، لكنه يعود إلى برودة، ليضيف «في الحرب ضد الإرهاب، يجب أن ندع الأخلاق جانبا».

قبيل نهاية «حراس البوابة»، تعرض لقطات من غارة لـ«الشين بيت» على منزل فلسطيني، بينما يصف يعقوب بيري عمليات تتم في الليل الحالك، يعتقل فيها ناشطون فلسطينيون، وسط بكاء أسرهم التي ملأ قلوبهم الرعب.

وفي مقابلة مطوله لموريه مع «الاكيونومست»، أشار إلى أن الأمر الأكثر إثارة هي الخلاصة التي توصل إليها المسؤولون الستة السابقون لـ«الشين بيت»، والتي عبر عنها أحدهم، وهو غارمي غيلون، بالقول: إننا ننغص عليهم عيشتهم، وما قاله أيضاً أفراهام شالوم بأنه «لا يمكن تحقيق السلام باستخدام الوسائل العسكرية»، معترفاً بأنه «نزعت من قلوبنا الرحمة».[٨]

ولفت موريه في المقابلة ذاتها إلى أن هدفه من وراء الفيلم كان « أن تتغير وجهة نظر الشباب الإسرائيليين، عبر سرد حكايات حول الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وإسماعهم ما لم يسمعوه من قبل»، لافتاً إلى أن جميعهم رفض الحديث في التكتيكات التشغيلية التي لا تزال تستخدم حتى هذه اللحظة، كما كان هناك تحفظ خاصة من السيد شالوم للحديث حول حادثة «الحافلة ٣٠٠» في العام ١٩٨٤، والتي تسببت باستقالته، لكن في النهاية تحدث».[٩]

وأكد موريه أن بعضهم كان في البداية صعب المراس، وأنه كان من المفيد الحديث عن حكايات الطفولة، فشالوم عايش جرائم النازي في النمسا، وخبر مشاعر اليهودي في ظل نظام عنصري، وهو ربما ما دفعه في وقت لاحق، كما ظهر في الفيلم للاعتراف بـ»أنهم يعاملون الفلسطينيين كما تعامل النازي مع اليهود»، وهذا شكل صدمة للكثيرين عند عرض «حراس البوابة» في إسرائيل وخارجها.[١٠]

وتذكر موريه عرض الفيلم في مهرجان القدس السينمائي، بعد أيام على اختطاف ثلاثة مستوطنين في الضفة الغربية، وما قاله له بعض الإسرائيليين بأن الفيلم سيجعلهم يذهبون إلى منازلهم وهم يفكرون بأن ما يقومون به تجاه الفلسطينيين أمر جيد لدولة إسرائيل أم العكس، وان فلسطينيين أخبروه بأن الفيلم حرك مشاعرهم، وهو ما رأى فيه أمرا عظيما، «لأنك لو سألت أي فلسطيني عن أكثر من يكرهون، سجيبون بأنهم رجال الشين بيت».[١١]

وشدد مخرج «حراس البوابة»، على أن رئيس وزراء إسرائيل الحالي بنيامين نتنياهو يشكل خطراً كبيراً على وجود دولة إسرائيل، لافتاً إلى أن الفيلم لا يقول بأن تحقيق السلام مهمة سهلة، لكنه يشير بأن من مصلحة إسرائيل المحاولة، والاستمرار في الحديث مع الفلسطينيين لعل اختراقاً ما يحدث .. نتنياهو يدعي أنه مهتم بحل الدولتين، لكني أعتقد أنه حتى ابنه لا يؤمن بذلك.[١٢]

بدورها أشارت باتريسيا شليزنكر، مديرة قسم البرامج الثقافية والوثائقية للمحطة التلفزية لشمال ألمانيا (NDR)، الجهة الرئيسية المنتجة لفيلم «حراس البوابة»، إلى أن فكرة موريه بدأت في العام ٢٠٠٨، وجاء حينها بتسجيل لحوارين مع مديرين سابقين لجهاز الـ«شين بيت»، فهؤلاء لا يعطون أي تصريحات صحافية، لكنه جاء بحوارات مسجلة معهم، وأخبرنا أنه سيجري حوارات إضافية مع رؤساء سابقين آخرين للجهاز، فقلنا له، إذا نجحت في ذلك فستجدنا بجانبك[١٣].

وأضافت شليزنكر: الإسرائيليون أنفسهم يقولون أن وضعهم صار قاسيا، ليس فقط تجاه الفلسطينيين لكن تجاه أنفسم كذلك.. إنها الفكرة التي تشغل بال الأجيال الجديدة في إسرائيل.. الجديد والمحزن في الفيلم هو أن العديد من الوجوه التي لديها إلمام كبير بالسياسة الأمنية لديها نفس النظرة النقدية ... المهم هو كلام

الرؤساء السابقين لجهاز الـ«شين بيت« الصريح عن عمليات اغتيال القيادات الفلسطينية، والقنابل الملقاة على غزة، وأيضا عن الرعب الذي ينشره اليهود المتشددون، فشعار جهاز الـ«شين بيت»، هو «إذا جاء شخص ما ليقتلك، قف وبادر بالقتل»، ومن هنا جاء عنوان الفيلم، فالحديث عما ما يشغل ذهن الجهاز الأمني الإسرائيلي لا يهم الجمهور الألماني فقط، وخير دليل على ذلك مساهمة شركاء عالمين آخرين في عملية إنتاجه.[١٤]

وشددت: تم عرض الفيلم في القاعات السينمائية الإسرائيلية، ووقفت طوابير من الإسـرائيليين أمام القاعات لمشاهدته.. أُصيب الإسـرائيليون حقيقة بالصدمة، وكتبت كل الصحف الإسرائيلية عن النقد الذاتي المتفاقم من داخل مركز السـلطة تجاه السياسة الأمنيـة لإسـرائيل، وهو النقد الذي كان يصدر في السـابق من المعارضـة، ومـن الصعب جدا تجاهل النقد الـذي يدلي به عملاء سـريون سـابقون .. إنها أول مرة نترشـح فيها لجائزة الأوسكار بفضـل فيلم وثائقي ألمانـي، وبموضوع يحتوي على جدل كبير .. إنه فيلم صعب الاستهلاك.. رسالته محزنة جدا، ويمكنني التأكيد بأن نجاحاته زادت من رغبتنا في إنتاج مزيد من مثل هذه الأفلام، وأيضاً عدم الخجل تجاه مثل هذه الموضوعات الصعبة[١٥].

وكان للناقد السينمائي الإسرائيلي درور إيدار، رأي مغاير، فهو يرى أن مخرج «حراس البوابة» لم يمتلك القدرة الكافية لفك لغز رؤساء الشين بيت .. «إنهم لا يقولون الكثير مما هو عميق في الفيلم، ولعل هذا بسبب أن موريه لا يجيد التعامل مع مثل هذه العقول، أو لربما لأنه لم يكن مهتماً بالعمق النفسي أو الفكري لهم، بل في الحكايات السياسية التي يرونها، في محاولة تبريرية لفشل اتفاقيات أوسلو»... «موريه في فيلمه يعتمد على سياسة إطلاق النار والبكاء، وهي نوعية من الدراما يمكن وصفها بالخبز والزبدة، حيث الأخلاق مقابل الإرهاب، ومكافحة الإرهاب مقابل الضمير، والسيطرة مقابل الرغبة في الحرية».[١٦]

وأختم الحديث عن الفيلم بما كتبته نيريت انديرمان، في صحيفة هآرتس عقب فوز الفيلم بجائزة جمعية نقاد السينما الأميركية، لافتة إلى أن درور موريه، يتعاطى في فيلمه مع ستة ممن «أرسلوا رجالهم للمخاطرة بحياتهم وراء خطوط العدو، وأعطوا الأوامر للاستجواب الوحشي مع المحتجزين منهم لأسباب أمنية، وإقناع بعضهم بخيانة شعبهم ووطنهم، وكانوا أيضا هم الذين أعطوا الأوامر للقضاء على عدد غير قليل من الناس .. كان هؤلاء الرجال الستة رؤساء أنظمة الدفاع الرئيسية لإسرائيل، واستخدموا القوة الهائلة الممنوحة لهم في محاولة لمنع الإرهاب والحفاظ على سلامة مواطني هذا البلد، ولكن التكاليف البشرية كانت كبيرة، وبالتالي المحاكمة الأخلاقية ليست سهلة».[١٧]

في «البوابين»، كما أسمت الفيلم، تشير انديرمان إلى أن«هؤلاء الستة اوقفوا أمام الكاميرا، وقدموا اعترافات مذهلة هزت رؤى الواقع الذي نعيش فيه .. كم هو مهم ورائع الاستماع لتحليل الواقع المحلي من أولئك الذين يعرفون الجانب الوحشي والعنيف للصراع الإسرائيلي الفلسطيني... في فيلمه، يدير درور موريه، وباقتدار، الحوارمع ستة رؤساء سابقين للشين بيت، ويحصل منهم ليس فقط على اعترافات صادقة وتحليلات رائعة، ولكن أيضا التعرف على الأخطاء التي قاموا بها، والحرجة في بعضها للبنية السياسية بأكملها، ولكنه عملهم».[١٨]

وموريه من مواليد الرابع من تشرين الثاني العام ١٩٦١، وهو مصور سينمائي ومخرج إسرائيلي، كان فيلمه الثاني «حراس البوابة» (إنتاج العام ٢٠١٢)، طريقه إلى الشهرة بعد أن حصد العديد من الجوائز العالمية، وترشح للمنافسة على جائزة أوسكار أفضل فيلم وثائقي العام ٢٠١٣، فيما كان فيلمه الأول بعنوان «شارون»، وهو عبارة عن تحقيق في أفكار وتصريحات ومواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون.[١٩]

وفي العام ١٩٩٩ أخرج موريه فيلمه الروائي «كاشير آي.أر»، ويتناول فيه قصة اجتماعية رومانسية، عبر اقتحام أحد الأصدقاء بطريقة غير متوقعة حياة زوجين، فتحدث مفاجآت من العيار الثقيل على الصعيد العاطفي تقلب الهدوء والروتين القاتلين الذي كانوا يعيشون في ظلهما إلى عواصف فاقت كل التوقعات ... وفي العام ٢٠٠١ خرج بفيلم «كيكار ها هالوموت»، ويروي حكاية أبناء كان يملك والدهم مسرحاً ودار سينما، وفي ذكراه السنوية يسعى بعضهم لفحص الأفلام لإعادة تشغيل المسرح والسينما وفق وصية الأب، وهو ما يلقى معارضة من بعضهم الآخرين، ليدور صراع فكري وثقافي وديني بين الطرفين، ليخرج بعدها بعام بفيلمه «بيتار بروفانس»، ويدور حول مدينة «جفعات زوريم» من خلال فريق كرة القدم المغمور الخاص بها.[٢٠]

«السرقة الكبرى للكتب»

وفي فيلمه «السرقة الكبرى للكتب» (٢٠١٣)، يعود المخرج بيني برونر لمناقشة «النكبة» وتبعاتها، بعد فيلمه «النكبة»، ليسلط الضوء في فيلمه الأخير على سرقة السلطات الإسرائيلية عقب حرب العام ١٩٤٨، وإعلان قيم دولة إسرائيل، لما يزيد عن ٧٠ ألف كتاب فلسطيني من مكتبات أصحابها في المنازل المهجرة والمسيطر عليها عنوة، أو في المكتبات العامة، ليسبح مجدداً في المنطقة التي عام فيها بعمق «المؤرخون الجدد».

وتختصر عبارة الحسرة على لسان الأديب والتربوي الفلسطيني خليل السكاكيني مأساة الكتب التي رافقت «النكبة»، حيث قال «الوداع يا مكتبتي! لست أدري ما حلّ بكِ بعد مغادرتنا البلاد، أَنُهبتِ؟ أَحُرقتِ؟» في إشارة إلى كتبه التي تركها في منزله في حي القطمون (جنوب غرب القدس)، قبل أن يحتله جنود الاحتلال العام ١٩٤٨، وينهبوا ٣٠ ألف كتاب آخر من بيوت الفلسطينيين المُهجّرة في القدس الغربية، إلى جانب ٤٠ ألف كتاب نهبت من مدن حيفا ويافا والناصرة والرملة ومدن وبلدات أخرى.

يضيء الفيلم على النهب المنهجي لكتب الفلسطينيين، من قِبل «مكتبة إسرائيل الوطنية»، وهي مؤسسة صهيونية قديمة تأسست العام ١٨٩٢، قبل أن تصير جزءاً من الجامعة العبرية العام ١٩٢٠.

رمز AP هو ما أعطته «مكتبة إسرائيل» لستة آلاف من هذه الكتب المنهوبة الموجودة اليوم على رفوفها الحديدية. وهما حرفان مختصران لـ Abandoned Property؛ وهذه الأملاك الفلسطينية المهجورة بما فيها الكتب، تخضع لسلطة جهاز يسمى «حارس أملاك الغائبين» الذي أُنشئ العام ١٩٥٠.[٢١]

في الفيلم، يظهر المؤرخ الإسرائيلي المعروف بقراءته النقدية للأسطورة الصهيونية إيلان بابيه ليقول: منذ احتلال البيت، كان هناك نوعان من النهب: النهب الفردي؛ وبعد ساعات معدودة يظهر الناهبون الرسميون... وهؤلاء «الرسميون» هم أمناء «مكتبة إسرائيل»، التي نظّمت فرقة تعمل مع الجنود الصهاينة الذين «اكتشفوا» أنّ بيوت الفلسطينيين في القدس الغربية لم تكن تحتوي على الأثاث والآلات الموسيقية واللوحات فحسب، بل أيضاً على الكتب التي اختلفت مواضيعها: من الأدب والقانون وتفسير القرآن، إلى الترجمات والأدب العلمي والتاريخ والفلسفة».

لكن لماذا أُعطيت الكتب رمز AP؟ .. تقول الوثائق في الفيلم «إنّها وديعة وسيتم إرجاعها إلى مالكيها»، قبل أن تشترط لاحقاً «حين يعود مالكوها».. هذا الكلام يعتبر جزء من «البروباغندا» الإسرائيلية في الدفاع عن عملية النهب: اعتنينا بالكتب وحافظنا عليها من الضياع، لكن ما تشير إليه وثائق «مكتبة إسرائيل» الأخرى تفضح هذه «البروباغندا»، وتكشف عن أهداف أخرى وراء عملية النهب، حيث يتباهى قسم الاستشراق في إحدى الوثائق بأنه «يفوق أي مؤسسة في الشرق الأدنى تمتلك ثروة من الكتب».[٢٢]

وفي أخرى تقول: «إذا أُعطيت هذه الكتب للمكتبة الوطنية، فإن كمية الأبحاث ستزداد.. في البداية، نحن مهتمون جداً بالأدب العربي الكلاسيكي .. ويُعلّق المؤرخ بابيه على هذا قائلاً: «لا يهم إذا حفظت الكتب بشكل جيد، أو جلّدت بشكل جميل، أو ساهمت في غنى المعلومات عن تاريخ البلد، لقد تم النهب لهزيمة السردية الفلسطينية؛ وهذا جزء من الإنتاج الاستشراقي للمعرفة الذي يشوّه العرب والإسلام، ويمحو فلسطين من التاريخ. لست مدهوشاً من أي اهتمام بالكتب، إذا افترضنا وجود اهتمام، هذه جريمة»، مؤكداً أنّ «الاستملاك ومصادرة الممتلكات المعنوية لا يختلفان عن استملاك الأرض والموارد الطبيعية. تريد كل شيء ما عدا أمر واحد: الناس أنفسهم».

وفي الفيلم أيضاً، يحكي الكاتب الفلسطيني الراحل محمد البطراوي قصة عن النهب الذي طال فلسطين، وكيف أمر الحاكم العسكري في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ الأهالي بالتجمع في ساحة السوق في قريته أسدود... «اقتادوا الرجال أسرى حرب.. كنتُ في مجموعة رقمها ٣٧، وأعطوني رقم ٦٧٠٠٤... أمضينا أربعة أيام في الرملة وبلدات أُخرى لا أعرفها، وكنّا نجمع الأثاث بما فيها الكتب من البيوت المُهجّرة.. لم نكن نعرف أين تذهب بها الشاحنات، واعتقدنا أنهم سيتلفونها، لأنهم لم يهتموا بطريقة وضعنا الكتب في الشاحنة»، أما الكاتب والأكاديمي الراحل ناصر الدين النشاشيبي الذي نُهبت مكتبته الشخصية، أراه أُستاذ في الجامعة العبرية بعد سنوات كتاب «المَكرميات»، الذي أهداه إياه كاتبه أحمد قاسم عبيد العام ١٩٤٥.

يتألّم النشاشيبي على نهب كتبه «التي لا تقارن بالكنوز الأدبية التي نهبت من بيت عمي الأديب إسعاف النشاشيبي، ومنها نسخة من القرآن مزيّنة بماء الذهب» يقول، بينما تروي الكاتبة الفلسطينية غادة الكرمي التي رحلت عن حي القطمون مع أهلها وهي في الثامنة

من عمرها، قصة والدها الأديب والإعلامي حسن الكرمي، المختص باللغة والألسنيات...»كنت أراه يجلس خلف مكتب تتكدّس فوقه الكتب، منكبّاً على العمل على قاموس إنكليزي عربي، وقد قطع فيه أشواطاً، لكن في العام ١٩٤٨ ترك بيته وكتبه والقاموس غير المنجز».

في فيلم«السرقة الكبرى للكتب»، وعرض في فلسطين لأول مرة مطلع العام ٢٠١٣، يتحسّر شلومو شونامي المسؤول عن جمع الكتب في «مكتبة إسرائيل» في تقرير كتبه، على مجيء الأمناء والجنود الصهاينة متأخرين إلى البيوت التي نهبها المستوطنون، «حيث يصعب تقدير كمية وجودة الكتب التي بدّلت مالكيها بطريقة غير قانونية»، وخاصة ما بين نيسان العام ١٩٤٨ وكانون الثاني العام ١٩٤٩، حيث نُهب ٣٠ ألف كتاب من بيوت الفلسطينيين في القدس.

لكن عملية النهب الممنهج لم تطَل الكتب فحسب، بل الممتلكات الثقافية الفلسطينية عموماً، وهذا ما تؤكده الباحثة الإسرائيلية في تاريخ التصوير رونا سيلع، والتي عثرت على صورٍ للمصوّر الفلسطيني خليل رصاص في أرشيف الهاغاناه والجيش الإسرائيلي، وهو المصور الذي كرّس عمله لتوثيق المقاومة الفلسطينية، ووثّق معركة القسطل التي خاضها القائد عبد القادر الحسيني، إلا أن الاستديو الذي ضمّ أعماله في القدس، تعرض للنهب العام ١٩٤٨.

ومن الضروري الإشارة إلى أن وزارة الثقافة الفلسطينية، وحين كانت سهام البرغوثي وزيرة للثقافة، شكلت لجنة، كنت عضواً فيها، وضمت ممثلين عن وزارات ومؤسسات عدة ذات علاقة، للانطلاق من هذا الفيلم في حملة دولية تحاكم إسرائيل على سرقتها للكتب، وعقد اجتماعان أو ثلاثة في مقر الوزارة بمدينة رام الله، إلا أن الحملة لم تكتمل.

وأثار فيلم «السرقة الكبرى للكتب» جدلا كبيرا في الأوساط الثقافية والفنية والسياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين على وجه الخصوص، حيث مثل بما يحمله من حقائق، وجرأة في الطرح ما يتجاوز الخطوط الحمراء للصهيونية، صدمة للكثير من الإسرائيليين، ومصدر ذهول للفلسطينيين وللمهتمين عالميا.

استغرق إنتاج الفيلم في هولندا خمسة أعوام، وعرض في مهرجان تل أبيب الدولي للأفلام، وهو مستمد من دراسة أعدها الباحث الإسرائيلي غيش عميت، تبين له أن موظفي المكتبة القومية رافقوا جنود الاحتلال الإسرائيلي، حيث جمعوا الكتب والصحف

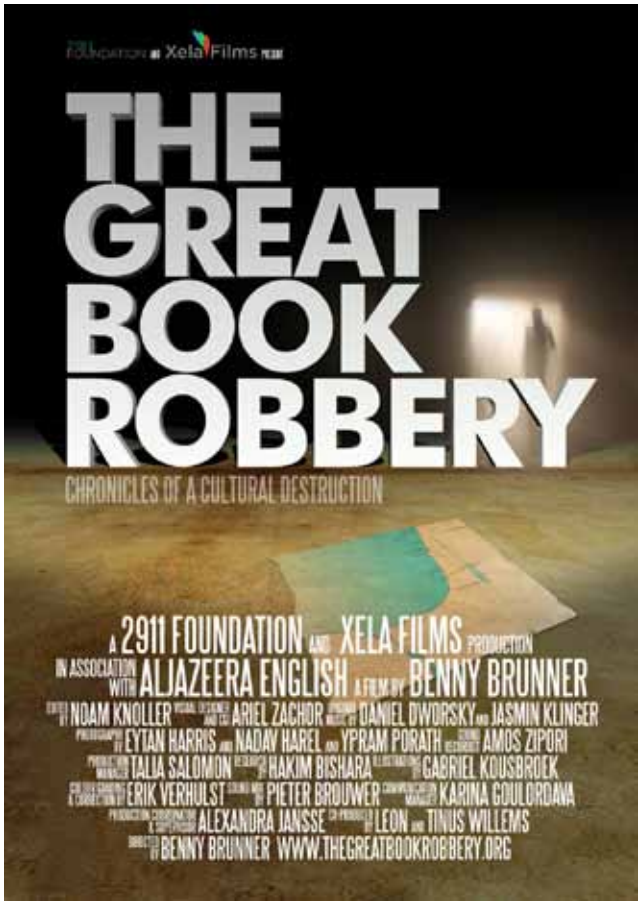

ملصق "السرقة الكبرى للكتب»

من منازل الفلسطينيين بالقدس ويافا وحيفا العام ١٩٤٨، بعد قتل وتهجير الفلسطينيين، الأمر المدعوم بشهادات حية لعدد من المفكرين الإسرائيليين والفلسطينيين تحدثوا عن قيمة الكتب التي سلبتها إسرائيل طوال الفترة الماضية[٢٣].

ويقول عميت في دراسته التي قدمها للفيلم «بينما يدعي الإسرائيليون أنهم قاموا بجمع الكتب لإنقاذ الثقافة ومنعا لتلفها، يعتبر الفلسطينيون ما حصل نهبا للثقافة الفلسطينية، بينما يخلص الفيلم إلى ارتكاب إسرائيل «مجزرة ثقافية» خلال وبعد سرقة هذا العدد الكبير من الكتب، متسائلا عن الطريقة التي من الممكن أن يستعيد الفلسطينيون من خلالها الحق المسلوب.[٢٤]

ورغم واقعية الفيلم وتجسيده لقضية جوهرية، إلا أنه لم يفز بأي جوائز سواء في إسرائيل أو في العالم.. وفي وقت أدانت فيه جامعة الدول العربية هذه السرقة بعد تعميم الفيلم،[٢٥] كانت في إسرائيل ثمة ردود فعل غاضبة إزاء الفيلم، بل غاضبة جداً، بعد عرضه في مطلع العام ٢٠١٣، في مهرجان تل أبيب السينمائي.[٢٦]

أما برونر نفسه، فقال عن الفيلم «عندما اندلعت الحرب العربية

الإسرائيلية في العام ١٩٤٨، وجاءت أمناء المكتبات من المكتبة الوطنية الإسرائيلية يتبعون الجنود عندما دخلوا المنازل الفلسطينية في المدن والقرى، كانت مهتمهم، جمع أكبر عدد ممكن من الكتب والمخطوطات القيمة قدر الإمكان.. وفق الرواية الرسمية الإسرائيلية هي «عملية إنقاذ ثقافية»، ولكن بالنسبة للفلسطينيين هي «سرقة ثقافية»، إلا أن دراسة غيش عميت، طالب الدكتوراه الإسرائيلي العام ٢٠١٨، والتي كشف فيها، وعبر وثائق الأرشيف الوطني الإسرائيلي عما حدث، دفعتني لتنفيذ هذا الفيلم باستخدام روايات شهود العيان، في محاولة لفهم: «لماذا الآلاف من الكتب التي جمعت من منازل الفلسطينيين لا تزال تقبع في خزائن المكتبة الوطنية الإسرائيلية؟».[٢٧]

ولبرونر، المولود في رومانيا العام ١٩٤٥، ويصف نفسه بـ«اليساري المخضرم»، العديد من الأفلام الجريئة التي ناقشت الأسئلة الصعبة وغير المألوفة والتي تدخل حيز «الخطوط الحمراء» في إسرائيل، كفيلم «المليون السابع»، واستند فيه لكتابات المؤرخ الإسرائيلي توم سيغف، لمناقشة أوضاع اليهود الناجين من محارق النازية وعلاجهم «المهين» في إسرائيل بالعمل على إزالة الوشوم التي علقت بأجسادهم من معسكرات النازية والتأثيرات السلبية عليهم، خاصة على الصعيد النفسي، وكذلك فيلمه الشهير «النكبة» ويناقش فيه هذه الجريمة الكبرى مع عدد من اليهود والإسرائيليين داخل إسرائيل والولايات المتحدة بجرأة غير مسبوقة، وفيلم «الستار الخرساني» حول الآثار السلبية لجدار الفصل على الفلسطينيين، و«دولة معلقة»، ويناقش فيه كيف تحول الإسرائيليون من ضحايا إلى جناة في الذكرى الستين لقيام دولتهم، بينما يناقش فيلم «إنه ليس حلماً» مقولة هيرتسل بمقابلات مع شخصيات إسرائيلية مرموقة تناقض مقولته الشهيرة حول إنشاء دولة لليهود «إن شئت ذلك، فإنه ليس حلماً»،[٢٨] ... وغيرها من الأفلام.

(يتبع)

الهوامش:

١ مهند مصطفى، مقال بعنوان «المؤرخون الجدد خارج المنظومة أم جزء منها؟»، جريدة السفير اللبنانية – ملحق فلسطين، تشرين الثاني ٢٠١٣.

٢ محمد رضا، تقرير بعنوان «في مهرجان القدس السينمائي .. المخرجون الإسرائيليون يشكون من رقابة حكومتهم»، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، عدد ٢٦ تموز ٢٠١٥.

٣ المصدر نفسه.

٤ سامر مختار، تقرير بعنوان «سينمائيون إسرائيليون يحتجون على قصف غزة»، شبكة إرم الإخبارية الالكترونية، ١٩ تموز ٢٠١٤

٥ ديبي شلوسيل، مقال بعنوان «أفلام مناهضة لإسرائيل .. مخروج مشاريع محتالين»، موقع: (http://www.debbieschlussel.com)، ١١ كانون الثاني ٢٠١٣.

٦ المصدر نفسه.

٧ لمياء راضي، تقرير بعنوان «ديناميت وثائقي عن قادة استخبارات إسرائيل»، الموقع الالكتروني لقناة «سكاي نيوز عربية»، ١٤ نيسان ٢٠١٣.

٨ حوار مع المخرج الإسرائيلي درور موريه، في موقع مجلة «اكينومست» العالمية، بعنوان «القوة في يدهم»، ٩ نيسان ٢٠١٣.

٩ المصدر السابق.

١٠ المصدر نفسه.

١١ «اكينومست»، مصدر آنف الذكر.

١٢ المصدر نفسه.

١٣ مقال في موقع (WD) الالكتروني الألماني بالعربية، بعنوان «بادر بالقتل فيلم جريء مرشح للأوسكار يثير أسئلة محرجة في إسرائيل»، ١١ كانون الثاني ٢٠١٣.

١٤ المصدر نفسه.

١٥ المصدر نفسه (بادر بالقتل ...).

١٦ درور إيدار، مقال بعنوان «أهداف درود موريه»، جريدة «إسرائيل هيوم» الإسرائيلية، ١٧ أيار ٢٠١٣.

١٧ نيريت أندريمان، مقال بعنوان «المتحكمون:رئيس الشين بيت السابق يقارن الجيش الإسرائيلي بالجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية»، صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، ٧ كانون الثاني ٢٠١٣.

١٨ المصدر نفسه.

١٩ موقع (IMDB) الالكتروني المتخصص بالسينما – السيرة الشخصية للمخرج الإسرائيلي درور موريه.

٢٠ المصدر نفسه.

٢١ مصطفى مصطفى، مقال بعنوان «الصهاينة يسرقون حتى الكتب»، جريدة الأخبار اللبنانية، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٣.

٢٢ المصدر نفسه.

٢٣ أحمد عبد الله الشاويش، مقال بعنوان «مجزرة ثقافية»، جريدة الثورة اليمنية، ٤ شباط ٢٠١٣.

٢٤ المصدر نفسه.

٢٥ شيماء أسامة، خبر بعنوان «محمد صبيح يدين الاعتداء على الكتب الفلسطينية»، جريدة المدار الأسبوعية المصرية، ١٢ آذار ٢٠١٣.

٢٦ التقرير السنوي لمؤسسة «مؤرخون ضد الحروب» (Historian Against war)، الموقع الالكتروني للمؤسسة، ص (١٣)

٢٧ بيني برونر، مقال تعريفي مقتضب بعنوان «السرقة الكبرى للكتب» (The Great Book Robbery)، الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة الانكليزية، ٢٤ أيار ٢٠١٢.

٢٨ الموقع الرسمي للمخرج الإسرائيلي بيني برونر، على موقع «فيميو» (Vimeo) المتخصص بالأفلام ومقاطع الفيديو.